أعلن البنك التجاري الكويتي عن نتائجه المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023، حيث حقق البنك قفزة في صافي أرباحه بنسبة 51%، لتبلغ 111.2 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 73.6 مليون دينار لسنة 2022، لتسجل بذلك أعلى أرباح للبنك في 15 عاما.

وأوضح البنك في بيان صحافي أن بلغت ربحية السهم 59.9 فلسا لسنة 2023، مقارنة بربحية السهم في 2022 والبالغة 37.2 فلسا. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 25 فلسا لكل سهم عن النصف سنة الثاني من 2023 وبذلك يبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للعام 37 فلسا لكل سهم.

وقد ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 13.5% إلى 116.7 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 102.8 مليون دينار في 2022، وارتفع صافي إيراد الفوائد بنسبة 32.1% إلى 113.1 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 85.6 مليون دينار في 2022، كما ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 4.1% إلى 44.5 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 42.8 مليون دينار في 2022.

وانخفض إجمالي الأصول بنسبة 3.1% ليصل إلى 4.17 مليارات دينار كما في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بمبلغ 4.3 مليارات دينار بنهاية عام 2022، وارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 0.4% لتصل إلى 2.43 مليار دينار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مقارنة بمبلغ 2.42 مليار دينار لسنة 2022.

وجاءت النسب الرقابية قوية ولاتزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%، ونسبة تغطية السيولة 198.2%، ونسبة صافي التمويل المستقر 113.4% ونسبة الرفع المالي 11.8%.

نمو قوي

وقد استهل رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح تعليقه على النتائج المالية، قائلا: «إن الأرباح الصافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والبالغة 111.2 مليون دينار هي الأعلى خلال الـ 15 عاما الماضية، مبينا أن أرباح السنة الحالية تعكس نموا قويا على أساس سنوي مقارن بلغ 37.6 مليون دينار أو نسبة مقدارها (51%)».

وأوضح الدعيج أن النتائج المالية للسنة جاءت مدفوعة بمعدلات الفائدة المرتفعة والزيادة في الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 4.1%، إضافة إلى انخفاض حجم المخصصات مقارنة بالعام الماضي ما ساهم في زيادة الربحية الصافية للبنك.

وأكد أن التحسن الكبير في مؤشرات الأداء الرئيسية كان نتيجة المبادرات الاستراتيجية التي اتخذها البنك في السنوات الماضية، إذ ارتفع صافي هامش الفائدة بنسبة 2.77% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بنسبة مقدارها 2.13% لعام 2022.

بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 16.8% (2022: 9.9%) ونسبة العائد على الأصول 2.6% (2022: 1.7%) وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 31.4% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

تطورات رقمية

وقال الدعيج إن الزخم الذي شهدناه خلال عام 2023 لجهة ترسية المشاريع التنموية من المتوقع أن يتواصل في عام 2024. وهذا التوجه، إلى جانب الاستقرار المأمول، سوف يستفيد منه القطاع المصرفي بصورة كبيرة.

وتابع أن البنك قد قام بافتتاح فرع جديد مجهز بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية في الخيران لتلبية احتياجات العملاء، كما قام البنك بنقل فرعه في السالمية وافتتح فرع بديل بمساحة أكبر في السلام مول مجهز بأحدث التقنيات المصرفية.

وعلى صعيد التحسينات في مجال الخدمات الرقمية والابتكار والحلول المقدمة للعملاء، أوضح الدعيج أن البنك مجهز بأحدث التقنيات والخدمات الرقمية ويواصل تطويرها وفق أفضل المعايير المطبقة في الصناعة المصرفية الرقمية بما يمكنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة بهدف توفير الراحة للعملاء وتخفيف الضغط على الفروع من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية وتعزيز مراكز الخدمات المصرفية الذاتية المتوافرة في معظم فروع التجاري لتسهيل معاملات العميل المصرفية من خلال نقطة واحدة.

هذا، وقد حصد «التجاري» جائزة ماستركارد كأعلى بنك بنسبة تفعيل خاصية رقمنة البطاقات على المحافظ الالكترونية، وذلك خلال منتدى الأعمال «ماستركارد مينا إيست» على مستوى الشرق الأوسط - الذي أقيم في دبي، والخاص بمستقبل التجارة الرقمية والإلكترونية ما يدل على تميز «التجاري» في جهود التحول الرقمي.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

وأشار الدعيج إلى أن «التجاري» قد حظي بتقدير رفيع المستوى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بحصوله على جائزة «المشروع الرائد في العمل الاجتماعي» لعام 2023 عن حملة «ضاعف أجرك مع التجاري» الموجهة لعملاء البنك والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقوم به أي متبرع للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة.

كما حصل البنك أيضا على جائزة «المشروع الرائد في إحلال وتوطين العمالة» تقديرا لالتزام البنك بتطوير وتشجيع المواطنين الكويتيين وخاصة فئة الشباب، حيث يحرص «التجاري» على تحفيزهم على العمل لديه مع تدريبهم وصقل مواهبهم وقدراتهم وإكسابهم المهارات والخبرات المهنية إيمانا من البنك بأهمية دعم

الطاقات الكويتية الشابة.

وأضاف أن «التجاري» قد أظهر التزاما راسخا بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على مدار العام. وعلى هذا النحو، أصدر البنك أول تقرير شامل عن الاستدامة لعام 2022. وقد غطى التقرير جميع مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وألقى الضوء على مساعي البنك نحو التمويل المستدام والتحول الأخضر والمسؤولية الاجتماعية بصفته بنكا مسؤولا اجتماعيا.

شكر وتقدير

واختتم الدعيج حديثه رافعا أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ د.محمد الصباح، وموجها الشكر لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى في الكويت على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وكذلك للمساهمين والإدارة التنفيذية والموظفين والعملاء، مهنئا الجميع بحلول شهر رمضان المبارك، متمنيا أن يكون شهر خير وبركة على الجميع.

التوسع في مبادرات التحول الأخضر

أوضح الشيخ أحمد دعيج الصباح أن البنك التجاري يعمل على مواصلة التوسع في تطبيق مبادرات التحول إلى مؤسسة داعمة للتحول الأخضر «GO Green» والتي جرى إطلاقها سابقا من خلال تقديم قروض وتسهيلات للعديد من الشركات التي تعمل في مجال الأنشطة الصديقة للبيئة مثل إدارة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الطبية وإعادة تدوير الإطارات المصنوعة من المطاط. هذا، ويعمل «التجاري» أيضا بصورة مستمرة داخل مقراته وفروعه على توسيع نطاق تطبيق طرق توفير الطاقة وتجنب الهدر في الموارد.

وعلى صعيد توعية العملاء، يواصل «التجاري» دعمه لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين مختلف شرائح المجتمع. وواصل البنك استخدام قنواته وحساباته الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأهمية حماية معلوماتهم المصرفية من محاولات الاحتيال.

أرقام ذات دلالة

* 13.5% نمو الأرباح التشغيلية قبل المخصصات إلى 116.7 مليون دينار.

* 113.1 مليون دينار صافي إيراد الفوائد.. بارتفاع نسبته 32.1%.

* 4.1% زيادة بالدخل من الرسوم والعمولات إلى 44.5 مليون دينار.

* 4.17 مليارات دينار إجمالي أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2023.

* 2.43 مليار دينار القروض والسلفيات بنمو سنوي 0.4%.

* 18.1% معدل كفاية رأس المال.. أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية.

* 198.2% نسبة تغطية السيولة.. و113.4% صافي التمويل المستقر.. و11.8% الرفع المالي.